



الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الخامسة

محضر جلسة

لجنة التنمية الجهوية

عدد 02

\* تاريخ الإجماع: الجمعة 25 جانفي 2019

\* جدول الأعمال:

-الاستماع إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة بخصوص الدعم التنموي للبلديات حديثة الإنشاء ورؤية الوزارة في كيفية مراهة مجلة الجماعات المحلية مع المخطط التنموي.

\* الحضور:

- الحاضرون من أعضاء اللجنة: 06

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 08

- المعتذرون: 07

- الغائبون: 07

## \* أعمال اللجنة:

عقدت لجنة التنمية الجهوية جلسة يوم الجمعة 25 جانفي 2019 للاستماع إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة بخصوص الدعم التنموي للبلديات حديثة الإنشاء ورؤية الوزارة في كيفية مماهة مجلة الجماعات المحلية مع المخطط التنموي.

وفي مستهل عرضه، بيّن السيد الوزير أنه تمّ تفعيل تعميم النظام البلدي وفقا لمقتضيات الدستور وخاصة الفصل 131 منه وبالاعتماد على المبادئ الدستورية المضمّنة بالفصلين 21 (المساواة في الحقوق والواجبات) و12 (التمييز الايجابي) من خلال توسعة 187 بلدية وإحداث 86 أخرى جديدة.

وفي ما يخص الدعم المالي واللوجستي، أبرز أنه تمّ رصد اعتمادات مالية في مرحلة أولى للفترة (2016-2018) تقدّر بـ 95,42 م.د بعنوان تركيز البلديات المحدثّة وتخصيص استثمارات جمالية للبلديات الجديدة والموسّعة تُقدر بـ 855.3 م.د، مضيفا أنه بالتنسيق مع الأطراف المموّلة وقع إعداد دليل تنفيذ برنامج التمويل وضبط آلياته ومختلف شروطه والتي تمّ إدراجها في مشروع قرار مشترك أُعدّ للغرض وسيقع إصداره خلال الأيام المقبلة.

وفي هذا الإطار، أفاد أنه تمّت دعوة البلديات إلى إنهاء إجراءات فكّ الارتباط مع المجالس الجهوية وضبط ما يتوفر لديها من عقارات وإمكانيات بشرية يمكن استغلالها لتنفيذ المشاريع ذات الصلة والتي يُتوقّع الانطلاق في تنفيذها المادي خلال النصف الثاني من السنة الحالية. كما تمّت دعوة هذه البلديات لتحديد احتياجاتها من المعدّات التي سيقع اقتناؤها في إطار صفقة مُجمّعة للغرض سيتمّ تنفيذها في سنة 2019.

أما بخصوص دعم برامج التنمية والاستثمار بالبلديات المحدثّة، أوضح أنه تمّ رصد اعتمادات مالية في شكل مساعدات لتمويل البرامج التنموية بالبلديات المحدثّة للفترة

(2021-2019) تقدّر بـ 380م.د مع تخصيص الجزء الأكبر منها لبرامج البنية الأساسية وفقا لمقتضيات الفصل 39 من مجلة الجماعات المحلية.

وفي ما يتعلق بدعم الموارد البشرية، أورد السيد وزير الشؤون المحليّة والبيئة أن العدد الجملي للأعوان الحاليين بالبلديات المحدثّة يقدر بـ 2040 عون يمثل صنف العملة منه 91% وأغلبهم (79%) من عمال الحضائر الموضوعين على الذمة، في حين أن نسبة الإطار الإداري لا تتجاوز 7% ونسبة الإطار التقني تقارب الـ 1%، مؤكّدا أنه تمّ إقرار خطة وطنية لتدعيم القدرات البشرية للبلديات بهدف الرفع التدريجي من نسبة التأطير بها وذلك عبر ضخ 5000 إطار جديد على مدى 9 سنوات حيث سيتمّ خلال الثلاث سنوات الأولى وضع 1031 إطارا جديدا على ذمة 193 بلدية منها 486 إطارا جديدا بالبلديات المحدثّة.

وتتمثّل الآليات المعتمدة لتنفيذ هذه الخطة في إرساء آلية لتحديد الحاجيات من الموارد البشرية ( بورصة الخطط البلدية ) وتعزيز الحراك الوظيفي من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية وإسناد إمتيازات مادية وترتيبية لكل البلديات لتصبح مركز استقطاب للإطارات، إلى جانب توسيع حظوظ المشاركة لكافة الجهات وتخويل سلطة الاختيار للبلديات. وبناء على تقييم للاحتياجات الميدانية للبلديات، عملت الوزارة على تعميم خدمات التطهير لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة حيث سيتمّ خلال سنة 2019 الترفيع في نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة في كافة المجالات التنموية وذلك بالعمل على تحسين نسبة المياه المعالجة المطابقة للمواصفات من 70% حاليا إلى 75% موفى 2019. كما شرعت في إنجاز صفقات مجمّعة لاقتناء 330 آلية للتنظافة والعناية بالبيئة سيقع توزيعها على البلديات المحدثّة بداية من السداسي الأول للسنة الحالية وسيتمّ تمكينها من أجهزة حواسيب لضمان حدّ أدنى من استغلال المنظومات المعلوماتية.

وبخصوص ملائمة برنامج التنمية مع مجلة الجماعات المحلية، ذكر السيد الوزير بالفصل 38 من مجلة الجماعات المحلية الذي ينصّ على أنه " تحقيقا للتضامن بين مختلف مكونات التراب الوطني، تلتزم الدولة بمساعدة الجماعات المحلية على بلوغ التوازن المالي والاستقلالية الإدارية والمالية الفعلية بواسطة تخصيص استثمارات وتحويل اعتمادات تعديل خصوصية يمنحها " صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية " الممول من ميزانية الدولة.

كما أوضح أنه وقع اعتماد مؤشر التنمية الجهوية المندمج الذي يجمع 17 مؤشرا لترتيب الجهات حسب مدى عجزها واحتياجاتها. كما وقع تطبيقه على المعتمديات والبلديات فاتّضح للوزارة الحاجة الحقيقية والمستعجلة للتدخل لفائدة عدد هام من المعتمديات تطبيقا لمبدأ التمييز الايجابي.

ومن جهة أخرى، عرّف السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة مبدأ التمييز الإيجابي بتمييز الفئات الهامشية والمناطق الأقل تنمية التي شهدت تمييزا سلبيا لمدة طويلة بصفة إرادية أو عفوية، نتيجة ظروف موضوعية أو اختيارات سياسية، وهي آلية تبدو غير عادلة لكنها ضرورية لتحقيق المساواة مستقبلا وتعويض الحيف الذي عاشته الفئات والشرائح والمناطق وبالتالي تصبح مشروعة شريطة توافق اجتماعي-سياسي. كما أنها آلية تمكّن من تحقيق تكافؤ النتائج عوض تكافؤ الفرص التي تبين أنها غير كافية لكي تحتل الفئات والمناطق الهامشية المكانة التي يجب أن تكون لها، وهو تعامل تفاضلي ومتمايز في شكل امتيازات، إجراءات، قوانين وحتى سياسات متكاملة لتوفير نفس الحظوظ والحدّ من التفاوت والحيف واختلال التوازن بين الفئات والنوع والمناطق.

وفي هذا الصدد، أكد ضرورة الانتقال من المساواة إلى الإنصاف، فالمساواة تزيد في تفاقم الفوارق ولا تمكّن الحلقات الهشة من تلافي التدهور والتراجع المتواصل خاصة إذا

كانت الفوارق هامة، مذكّرا أنه تمّ على معنى الأمر عدد 3505 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 اعتماد آلية جديدة لتوزيع المساعدات على أساس المبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة والتمييز الايجابي والتسوية والتعديل.

ومن ناحية أخرى، أشار السيد الوزير إلى أنه تمّ رصد مبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 405 م.د يُحمل على ميزانية الدولة ويُوزع في شكل مساعدات على البلديات التي شهدت توسعة بالاعتماد على عدد السكان الذين وقع إدماجهم ومبدأ التمييز الايجابي في ما بينها.

كما تمّ رصد مبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 290 م.د لتمويل الاستثمارات للفترة 2019-2021 يُحمل على ميزانية الدولة ويُوزع في شكل مساعدات على البلديات المحدثّة بالاعتماد على الحجم الديمغرافي لكل بلدية، ومؤشر التنمية المحلية لكل بلدية ومؤشر التنمية الجهوية وتفعيل التمييز الايجابي للبلديات المحدثّة فيما بينها وبالمقارنة مع البلديات القديمة التي شهدت توسعة. وقد أفضى ذلك إلى تفضيل البلديات التي تشكو صعوبات مالية وذات مؤشر تنمية منخفض من الانتفاع بمبالغ أهم مقارنة بما تمتّعت به خلال الفترة 2010-2014.

أما في ما يتعلق بصندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية، بيّن السيد الوزير أنه يُعنى بتجميع كل الأموال التي سيقع تخصيصها للجماعات المحلية وإحالتها وتوزيعها وفقا لمعايير يضبطها النظام المالي للجماعات المحلية وذلك لتفادي التشتت ولتحديد عملية توزيع المال والنأي به عن الجدل والنزاعات وتحقيقا للأهداف التي ضبّطتها الأحكام الدستورية.

ومن جهة أخرى، أكّد أنه تمّ إعداد كافة النصوص التطبيقية وتوجيهها إلى مصالح رئاسة الحكومة لاستكمال الإجراءات في شأنها واستصدارها، ما عدى مشروع الأمر

الحكومي المتعلق بضبط تطبيقية معايير توزيع موارد صندوق دعم اللامركزية ( مرتبط بإحداث الصندوق ).

ولتطوير منظومة التخطيط والبرمجة، وقع إقرار مبدأ التخطيط عبر الأهداف من خلال مجلة الجماعات المحلية وإحداث هيكل حكومي يعنى بالاقتصاد الاجتماعي التضامني. كما تمّ اعتماد مقارنة جديدة «استراتيجيات المدن» وقعت تجربتها في 9 مدن تونسية. وبخصوص تحسين الخدمات البلدية، تمّ وضع مخطط مديري لتطوير النظم المعلوماتية والرقمية بالوزارة والجماعات المحلية للفترة 2018-2022، ويهدف إلى تعميم الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطن، تطوير نظم المعلومات بالوزارة والجماعات المحلية بما يمكن من إضفاء نجاعة على قيادة البرامج والأنشطة الإدارية، ودعم استعمالات التكنولوجيات الرقمية في مختلف مجالات التصرف البلدي بما يساهم في إرساء متطلبات المدن الذكية، وأيضا تعميم الآليات الضرورية لتكريس مبدأ النفاذ للمعلومة.

ومن جهتها، أوضحت السيدة كاتبة الدولة أن المجالس البلدية سبقتها تجربة النيابات الخصوصية التي تميّزت أغلبها بوضعها المتدهور وضعف نسبة التأطير وسوء التصرف فيها، مؤكّدة أن وزارة الشؤون المحلية والبيئة لها استراتيجية واضحة من حيث تطوير قدرات التصرف والتسيير بالبلديات وتعزيز برامج التكوين والدعم المالي لها.

كما أبرزت السيدة كاتبة الدولة أن هذه الوزارة لم تعد سلطة إشراف فحسب بل أصبحت سلطة مرافقة ودعم للمسار الجديد الذي يميّز هذه المرحلة في بلادنا.

وفي تدخلاتهم، ثمن السيدات والسادة النواب الحضور جهود الوزارة وإطاراتها وتفاعلها الايجابي مع لجنة التنمية الجهوية من حيث متابعة توصيات اللجنة لتنمية الجهات وحلحلة المشاريع التنموية المتعطلة فيها. كما تطرّقوا إلى عدة مسائل ومقترحات تعلّقت بالملكيّة العقارية لمقرات البلديات وكيفية تسوية وضعياتها ومشاكل تأجير رؤساء

البلديات ومساعدتهم وضعف الموارد المالية والتأطير والتكوين والحوكمة بالبلديات وأهميّة تحديد وتدقيق مهام كل من الشرطة البلدية والشرطة البيئية، إلى جانب ضرورة تطبيق مبدأ التمييز الإيجابي في اختيار الإطارات التي سيتمّ ضخّها لدعم الموارد البشرية للجماعات المحلية بإعطاء الأولوية لأبناء المناطق البلدية المعنية بذلك. هذا بالإضافة إلى وجوب إعطاء البلديات الصلاحيات والآليات اللازمة لتنفيذ قراراتها وأهميّة توضيح العلاقة بين المجالس البلدية والسلطة الجهوية وضرورة استكمال المنظومة القانونية والترتيبية المتعلقة بمجلة الجماعات المحلية كإحداث المجلس الأعلى للجماعات المحلية وصندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية...

وفي نفس السياق، أكد عدد من أعضاء اللجنة أهميّة التسريع بضبط برنامج لتكوين وتأطير المسؤولين المنتخبين والموارد البشرية لمختلف الهياكل المحليّة وإعداد خطة لتعزيز التنسيق والتعاون في المجال بين وزارة الشؤون المحلية والبيئة وبقية الوزارات وضرورة مساعدة البلديات على نسج علاقات تعاون خارجية لتوفير مساعدات وإعانات مالية تُطوّر مواردها المالية، إضافة إلى اعتماد سياسة إعلامية للتوعية والتعريف بالبرامج الإصلاحية التي ستعتمدها الوزارة لتركيز المنظومة الجديدة للامركزية والحكم المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة أعلم في تدخله أنه سيتمّ طلب إبداء رأي لجنة التنمية الجهوية في مشروع القانون الأساسي المعروف عليهم والمتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في الجوانب الداخلة في اختصاص اللجنة للاستئناس به.

## \* قرار اللجنة:

- وقررت اللجنة مواصلة تنفيذ برنامج عملها والاستماع إلى ممثلين عن الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية يوم الاثنين 28 جانفي 2019 للاستنارة برأيهم في ما يخص:
- التقييم المرحلي للمخطط التنموي 2016-2020،
  - تقييم البرامج التنموية،
  - برنامج "إرادة" لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة،
  - كيفية دعم البلديات حديثة الاحداث في اعداد مخططاتها ومشاريعها التنموية.

رئيسة اللجنة

السيدة عبير عبدلي